فلمية بطلب المستجوب رفض الرئيس بثها وأعادها إلى العلنية

23 نائباً رفضوا طرحها.. مقابل 21 أيدوا الطلب

للأسف وصلنا في حياتنا الديمقراطية إلى مرحلة ومستوى لا يقبل به أي إنسان كويتي شريف

جانب من الجلسة

سمو رئيس مجلس الوزراء يبارك للناصر على ثقة الأمة (تصوير) صالح المحمد

ليس بالصراخ والتهديد ولا بمن يمول هذا الاتجاه يعتقد بأنه سيجعل غالبية النواب ينسون المحظورات الشرعية

أعراض الناس ليست لعبة ومع احترامي للجميع ..الشارع ما يجيبني يميناً أو يساراً أو حساب بتويتر يخيفني

ما يخيفني هو عندما أحاسب يوم القيامة على ما قمت به من أعمال وأتحمل مسؤوليتي كرئيس ولن أقبل بهكذا أفعال

الناصر: كامل الاعتزاز بتجديد الثقة من قبل مجلس الأمة وهو وسام على صدري وثقة أحملها مدى الحياة

أعتذر لجميع أعضاء السلك الديبلوماسي حيال أي تلميح .. وكلنا فخورون بكم وكل أهل الكويت

ولا يمكن أن يقبل غالبية نواب الأمة بانتهاك حرمة قاعة عبد الله السالم لتصبح ساحة عرض لمواد فيلمية مخالفة للنظام العام وخادشة للحياء كما حصل في آخر مداخلة المستجوب في جلسة مناقشة الاستجواب".

وأوضح الغانم "ما حصل اليوم وفقاً للإجراءات اللائحية، أنه كان هناك طلب بسحب الثقة من وزير الخارجية وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء يتحدث اثنان مؤيدين للطلب واثنان معارضين".

وذكر الغانم "تحدث المؤيد الأول للطلب النائب د.حسن جوهر الذي كان ملتزما بكل الأمور اللائحية وذكر في خطابه إن أي أمور خادشة للحياء أو تمس كرامة الإنسان غير مقبولة برغم توجهه السياسي المختلف".

وأضاف الغانم" تكلم أيضاً النائب د.هشام الصالح ثم تكلم المستجوب الذي يفترض أنه قدم ما لديه في مرافعته في جلسة مناقشة الاستجواب وطلب تحويل الجلسة إلى سرية، واتبعت الإجراءات اللائحية وفق المادة "69" من اللائحة الداخلية لمجلس الأمة".

وأوضح الغانم أن طلب مناقشة السرية يقدم في جلسة سرية وبعدما تحولت الجلسة إلى سرية فهو المسؤول عن تقديم مبررات الطلب، مشيراً إلى أن الطلب مقدم منه ومجموعة من النواب.

وأضاف الغانم "في البداية تلعثم وبعد ذلك قال إنه سوف يعرض مادة فيلمية تثبت أن الوزير خالف الشريعة وما إلى ذلك بالإضافة إلى المعلومات التي لا تخفى على الجميع بأن هناك بعض الأشرطة الخادشة للحياء وقد تكون مفبركة أو قديمة أو أمرا لا نعلم به".

واستطرد الغانم " لكن لا يمكن لأي إنسان يخاف الله أن يقبل بتعريض أعراض الناس أو أي سيدة كويتية أو غير كويتية أو أي رجل كويتي أو حتى غير كويتي، فلا الشرع ولا الدين ولا الأخلاق ولا الدستور، وأي ديمقراطية وأي دستور يوصلنا إلى هذا المستوى غير المسبوق".

وقال "عندما يقولون إن الرئيس لأول مرة يقوم ببعض الإجراءات، نعم لأول مرة، لأنها لأول مرة في ديمقراطيتنا الكويتية نرى أدوات بهذا الشكل أو نرى أناسا يريدون عرض مواد فيلمية خادشة للحياء ولأول مرة في ديمقراطيتنا التي ضحى الآباء المؤسسون ودفعوا الكثير ليحموها بأن يهبط وينحدر المستوى إلى مرحلة الرغبة بعرض مواد فيلمية خادشة للحياء".

وذكر الغانم "ما حدث هو أنه حاولت أن أحذر بالتي هي أحسن وذكرت حديث الرسول صلى الله عليه وسلم عندما قال "يا معشر من آمن بلسانه ولم يدخل الإيمان قلبه لا تغتابوا المسلمين ولا تتبعوا عوراتهم فإنه من يتبع عوراتهم يتبع الله عورته ومن يتبع الله عورته يفضحه في بيته، صدق رسول الله"".

وتساءل الغانم "لكن هل هناك وازع ديني أو وازع أخلاقي يردع! وإذا أتينا من الناحية الدستورية وقالوا إن الرئيس خالف الدستور والإجراءات الدستورية، فأنا أتشرف أنني وبدعم الغالبية النيابية من أعضاء المجلس ثبتنا مبدأ دستورياً ولائحياً والتزمنا بالقانون واللائحة".

وأوضح الغانم "المادة "79" تنص على أنه لا يجوز الكلام في الأمور الشخصية لأحدٍ ما لم يكن ذلك مؤكداً بحكم قطعي من إحدى المحاكم، والمادة "88" من اللائحة تنص على أنه "لا يجوز استعمال عبارات غير لائقة أو فيها مساس بكرامة الأشخاص أو الهيئات أو الإضرار بالمصالح العليا، فلا يجوز أن نمس كرامة الأشخاص أو ندخلها في مناكفات سياسية".

وبين الغانم "بعض الزملاء حتى مما نختلف معهم قالوا نتفق وهذا الأمر لا نقبل به، وطلبت من المستجوب التوقيع على التعهد، نعم لأنه من يتحمل مسؤولية صحة ما هو موجود في المادة الفيلمية المطلوب عرضها في الجلسة ومن يتحمل أنها صحيحة وغير مفبركة".

وقال الغانم "إذا أنت واثق من صحة هذه المادة الفيلمية الموجودة عندك وإنها غير مخالفة للدستور أو اللائحة وإنها غير ملعوب فيها فتحمل مسؤولية صحتها، أما تضعون سيدات أو رجالا أيا كان منصبهم دبلوماسيين أو غير دبلوماسيين وإساءة لهم كما حصل في جلسة مناقشة الاستجواب في آخر دقيقة، لا لن أتحمل أنا مسؤولية ولا أقبل أن أتحمل المسؤولية الشرعية ولا الدستورية ولا الأخلاقية ولا يقبل أي شخص من أبناء الشعب الكويتي حتى لو اختلف معي في التوجه السياسي أن ننحدر إلى هذا المستوى".

وأضاف "قلت له أنت تتحمل مسؤولية هذه المواد ووقع أنها غير مفبركة لأنها قد يكون فيها دمار بيوت أو مفبركة أو غير مفبركة ورفض التوقيع، فقلت له اعرضها على مكتب المجلس وفقا للائحة".

وأوضح الغانم "المادة "39 أ" تنص على أنه من اختصاصات مكتب المجلس الفصل فيما يحيله إليه المجلس من أمور عدة منها وغير ذلك من الأمور التي تعرض أثناء جلسات المجلس، أليست هذه من الأمور التي ستعرض أثناء جلسات المجلس، فلماذا تخاف؟ إذا ما فيها خدش للحياء أو مخالفة للنظام العام أو إساءة لرجال أو سيدات لماذا تخاف من عرضها على مكتب المجلس ليقول قوله، إذا ما فيها شيء يقول لك اعرضها".

وذكر الغانم "إن المادة 120 من اللائحة الفقرة الأخيرة تنص على أنه ويجوز كذلك استبعاد أي اقتراح يشمل عبارات غير لائقة أو بها مساس بكرامة الأشخاص أو الهيئات، فاللائحة تلزمني بوضوح أن أمنع عرض هكذا مواد واللائحة تلزم ليس فقط الرئاسة بل تلزم كل النواب بغض النظر عن توجهاتهم السياسية أو رأيهم في الاستجواب وبغض النظر عن رأيهم في سحب الثقة من عدمها تلزمهم جميعا برفض هذا الأمر".

واستطرد الغانم بقوله "عندما يأتيك شخص لا يعرف اللائحة أو الدستور ولديه مادة فيلمية خادشة للحياء ويريد عرضها وللنظام العام فلا أرد عليك ولا على غيرك ولا يمكن أن نقبل بعرض هكذا مواد في قاعة عبد الله السالم".

وتوجه الغانم بالشكر إلى نائب الرئيس أحمد الشحومي وأمين السر فرز الديحاني والإخوة النواب الأفاضل الذين دعموا هذا القرار، مبيناً أنه رجع إلى المجلس ولم يكن قرارا من رئاسيا وإنما كان قرارا من الغالبية النيابية الساحقة من أعضاء مجلس الأمة برفضهم هذا الأمر".

وأكد الغانم أن الاستجواب ليس به وقائع لكن مسؤولية الوزير أنه قبل أن يصعد المنصة، مستشهداً بجلسة 3 مارس 1964 الخبير الدستوري في استجواب راشد التوحيد للشيخ جابر العلي يقول لا يجوز التطرق إلى غير المواضيع الواردة في صحيفة الاستجواب، وفي جلسة 26 نوفمبر 1968 الخبير الدستوري يقول الموضوع محدد بما ورد في خطاب الاستجواب.

وأضاف "إنه في الجلسة نفسها الدكتور عثمان خليل عثمان يقول المقصود بهذا التحديد في المادة 134 من اللائحة من أنه لا بد أن تكون هناك وقائع حتى يستطيع الوزير في الفترة المحددة له أن يعد الرد على المسائل التي يتناولها الاستجواب والمفروض أن تكون المناقشة محصورة فيما يفهم من الخطاب الذي تضمنه الاستجواب وإن كانت العبارة عائمة وواسعة في الاستجواب فيجب تحديدها بوقائع محددة، فالخروج إلى مسائل تمت إلى الاستجواب من بعيد تعتبر عدم تجاوب مع المادة 134 من اللائحة".

وأكد الغانم "هذه الأمور ليست خلافية، لكن ليعلم الجميع ليس بالصراخ ولا بالتهديد ولا بالوعيد ولا بالحسابات المأجورة ولا بمن يمول ويدعم هذا الاتجاه يعتقد بأنه سيجعل غالبية النواب ينسون المحظورات الشرعية أو الدستورية أو القانونية أو الأخلاقية، وتتحول الأمور من مقارعة الحجة بالحجة إلى مواد فيلمية أقل ما يقال عنها إنها غير محترمة وإن كانت محترمة فلماذا الخوف من عرضها على مكتب المجلس والجميع يعلم أن مكتب المجلس مشكل من التوجهات السياسية كافة وهم رجال وإن اختلفنا في التوجه السياسي إلا أن لا أحد يزايد على أمانتهم وصدقهم".

وأضاف "فإذا كان الشخص صادقا في عرض شيء يمت للاستجواب وليس مساسا بكرامة الناس أو خدشا للحياء أو مخالفة للنظام العام، فليوقع على تحمله المسؤولية الشخصية على عرضها ولا يخاف ولا يتراجع وإذا ما تريد عرضها فاعرضها على مكتب المجلس ليتحمل مسؤولياتهم في هذا الشأن، إن كانت المادة متعلقة بالاستجواب فلا يمكن أن تمنع".

وتابع "لكن إن كانت المادة فيها خدش للحياء فأعراض الناس ليست لعبة ومع احترامي للجميع ناخبيني لا يحاسبوني أو الشارع يجيبني يميناً أو يساراً أو حساب بتويتر يخيفني، فما يخيفني هو عندما أحاسب يوم القيامة على ما قمت به من أعمال وأتحمل مسؤوليتي كرئيس ولم ولن أقبل بهكذا أفعال مهما كان وراءهم من فاسدين ومتنفذين وممولين مهما كان وراءهم حسابات ومرتزقة يشوهون كل من لا يسير في سيرهم ولا يدور في ركبهم".

وقال "بكل مرارة وأسى أوضح للشعب الكويتي أن هذا ما حدث في جلسة اليوم ولله الحمد تمكن غالبية أعضاء المجلس من منع عرض أمور تخالف النظام العام وتخدش الحياء ولا تمت لا للدستور ولا القانون ولا الأخلاق بصلة".

وأكد الغانم" من كان لديه غير ذلك فكان ليعرضها على مكتب المجلس أو يلتزم بتحمل المسؤولية أما أن يتم عرضها وبعدها نرى الضرر الذي يصيب الآخرين فهذا أمر غير مقبول مني كرئيس ومن باقي الأعضاء، هذا فقط توضيحا لكل من سأل.

وعقب رفع الجلسة أكد وزير الخارجية وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء الشيخ الدكتور أحمد الناصر ثقته واعتزازه بتجديد الثقة به في مجلس الأمة، مؤكداً أنه كان وسيبقى المدافع الأول عن أعضاء السلك الديبلوماسي.

وقال الناصر، في تصريح عقب جلسة مجلس الأمة، «الحمدلله، وهذه ثقة ووسام على صدري وثقة أحملها مدى الحياة، وأشكر الجميع إخواني وزملائي أعضاء مجلس الأمة على كل مايقومون به والمواقف التي اتخذوها، وكلنا سوياً نمضي قدما في خدمة الكويت وأهل الكويت».

وأضاف: «أعتذر لجميع أعضاء السلك الديبلوماسي حيال أي تلميح أو تلويح أو إيحاء بأن ما تقومون به ليس الأساس هو خدمة بلدكم ووطنكم، فالجميع فخور بكم من سمو الأمير والدنا جميعاً، وكلنا فخورون بكم وكل أهل الكويت، وأنا كنت ولازلت وسأبقى المدافع الأول عنكم».

النواب والوزراء يقدمون التهاني لوزير الخارجية

هشام الصالح معارضاً لطرح الثقة

.. والطريجي

جوهر مؤيداً لطرح الثقة